

المحاسبة الحكومية

• المحاضرة الاولى

•

المفاهيم الاساسية في المحاسبة الحكومية

تعريف المحاسبة الحكومية

يمكن تعريف المحاسبة الحكومية بأنها مجموعة القواعد والأسس الصادرة عن سلطة مركزية لتنظيم وتسجيل حركة الاموال الداخلة لتنظيم الوحدات الخدمية العامة الممولة مركزية والرقابة على تلك الاموال وتقديم الكشوفات الشهرية والسنوية عنها .

كما انه يمكن تعريف المحاسبة الحكومية بأنها عملية اثبات حركة الاموال الداخلة الى او صرف الاموال الخارجة للوحدات الحكومية الغير هادفة للربح في ضوء التشريعات النافذة واعداد التقارير الدورية عن تلك العمليات ونتائجها وتقديمها الى الجهات المختصة.

أهداف المحاسبة الحكومية

تهدف المحاسبة الحكومية إلى تحقيق ما يلي:

1- تثبيت التصرفات المالية وما يتعلق بها للوحدات الحكومية بمجموعة دفترية متجانسة تؤدي الى اعطاء نتائج موحدة

2- الرقابة على الاموال العامة للتحصيل والدفع وقت ما محدد لها قانوناً وكشف ومنع التلاعب بتلك الامول .

3 - توفير البيانات والمعلومات التي تساعد على متابعة تنفيذ الموازنة لمقارنة التدفقات والاستخدامات للاموال العامة وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات بالوقت المناسب .

4- اعطاء صورة واضحة عن المركز المالي في نهاية السنة المالية وبيان مقدار العجز والوفر المتراكم للدولة .

وتهدف المحاسبة الحكومية إلى إمداد الجهات المعنية بالبيانات المالية الحكومية وهذه الجهات هي:-

- الموظفون الإداريون حيث إن لهذه البيانات أهمية كبيرة في تنسيق معاملاتهم المالية اليومية والقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بصورة صحيحة

2- السلطة التشريعية والتي تقوم بدراسة المعلومات المقدمة للتعرف على مدى دقة تنفيذ الموازنة العامة

3- رجال الأعمال والمستثمرون: حيث يهتمون بدراسة الأحوال المالية للحكومة للسبب الواضح

وهو أن قيمة وسلامة استثماراتهم تتوقف إلى حد كبير على هذه الأحوال المالية

4- الباحثون في المجالات المالية والمحاسبية والاقتصادية الذين يحتاجون هذه البيانات لمتابعة دراساتهم

5- أفراد الجمهور العام بما لهم من اهتمامات خاصة بالأحوال المالية للدولة

خصائص الوحدات الحكومية:

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام المحاسبي الحكومي فيما يلي:

- 1- لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل : وزارة التربية -وزارة الصحة.
- 2 -تنقسم الوحدات الحكومية إلى:
 - أ-وحدات حكومية إيرادية :وزارة النفط
 - ب-وحدات حكومية غير إيرادية :وزارة التعليم العالي.
- 3-لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها .فالمصروفات في الدولة لا تعمل على خلق إيرادات ,فهناك استقلال تام بين ما تصرفه الوحدة الحكومية وما تحصله حيث تقوم جميع الوزارات والوحدات الحكومية بإيداع جميع متحصلاتها في الخزينة العامة للدولة وتحصل على نفقاتها من الخزينة وفقا للإعتمادات المالية المخصصة .
- 4-لا يوجد رأس مال للوحدات الحكومية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم)
- 5-تقوم الدولة بتحويل نشاطها على أساس سنوي في ضوء تقديرات مقدمة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال 12شهر

وظائف المحاسبة الحكومية :

للمحاسبة الحكومية أغراض تخدمها ومنها :

أغراض المراقبة المركزية :

أ-على النظام المحاسبي الحكومي أن يتقيد بالقوانين والتعليمات السارية.

ب-أن يكون هناك ربط بين اعتمادات الميزانية وبين الحسابات المفتوحة والدفاتر.

ج-ان تصمم الحسابات بطريقة تسمح بالتحقيق من كفاية الاحتفاظ بالأموال العامة.

د-أن يتضمن إجراءات فعالة للمراقبة الداخلية

أغراض إدارية:

أ-يجب ان تساعد الحسابات في الوحدات الحكومية بان تؤدي الخدمات بأقل تكلفة.

ب-يجب ان تساعد الحسابات المستويات الإدارية على التخطيط السليم وتنفيذه.

ج-الحسابات المنشورة يجب ان تساعد الجمهور على استنتاج الحقائق عن مالية الدولة بكل سهولة.

د-المساعدة في إعطاء المعلومات الكاملة والضرورية لأغراض التحليل الاقتصادي.

المستفيدون من البيانات المحاسبية :

المعلومات والبيانات المحاسبية تعتبر مصدراً هاماً للوقوف على الحالة الاقتصادية والمالية للمشروع يستند إليها العديد من المستخدمين كآتي:-

أصحاب المشروع: لمعرفة مصير الأموال المستثمرة والحكم على نتيجة أعمال المشروع وكفاءة الإدارة القائمة

2-إدارة المشروع: لمعرفة درجة نجاح المشروع في تحقيق الهدف و درجة كفاءة الإدارة و المقدرة على اختيار أفضل السياسات التي تساعد على تحسين الأحوال المالية. وإدارة المشروع هنا تعني كل المسويات الإدارية(عليا-متوسطة-دنيا).

3-الدولة: لها مصلحة في معرفة حقيقة المركز المالي للمشروعات القائمة ومعرفة الضرائب الواجب جبايتها .

4-المقرضين والدائنين: يهتمهم التأكد من سلامة المركز المالي للمشروع والاطمئنان على إمكانيات استعادة أموالهم وهم أصحاب الأعمال والاستثمار والبنوك .

5-المستثمرون المحتملون: يهتمهم تقرير إمكانية المساهمة في المشروعات القائمة وشراء حصص أو أسهم للاستثمار المدخرات الفائضة.

6-العاملون بالمشروع: يهتمون بالبيانات المحاسبية لمعرفة مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه واثار ذلك على علاواتهم وترقياتهم وتنقلاتهم ومستقبلهم.

أسس المحاسبة الحكومية

:

:الأساس النقدي

يعتمد هذا المبدأ على تحميل الحساب الختامي لأي سنة ماليه بالنفقات التي دفعت فعلا خلال تلك السنة والإيرادات التي قبضت فعلا خلال تلك السنة بغض النظر عما إذ كانت هذه النفقات والإيرادات تعود على السنة المالية نفسها أو سنة مالية سابقة أو لاحقة.

:أساس الاستحقاق

يتضمن تحميل الحساب الختامي لأي سنة ماليه بالنفقات أو الإيرادات التي نشأت خلال تلك السنة بغض النظر عما إذا كانت النفقات سددت أو لم تسدد بعد أو دفعت مقدما عن سنة ماليه لاحقة.

الأساس المشترك بين الأساس النقدي والاستحقاق أي ما يسمى بالأساس النقدي المعدل:-

إن بعض الوحدات الحكومية قد تدير على أساس الاستحقاق بالنسبة للأبواب الهامة من الإيرادات ولكنها تتبع الأساس النقدي بالنسبة للأبواب الأخرى الغير هامة.

وبعض الوحدات الحكومية التي تدير على أساس الاستحقاق بالنسبة إلى مصروفاتها قد يمتنع عليها تنفيذ ذلك بالنسبة لبعض المصروفات التي لا يوجد لها اعتماد مفتوح في السنة الحالية.

إما السجلات الممسوكة على أساس نقدي قد تمسك إلى جانبها سجلات أخرى مساعده تمكن من عرض ونتائج في شكل مقارب نتائج أساس الاستحقاق.

المحاضرة الثانية

خصائص الوحدات الحكومية اثر التشريع على النظام
المحاسبي الحكومي الفرق بين المحاسبة الحكومية والمالية

أوجه الاختلاف بين المحاسبة المالية و المحاسبة الحكومية

1-الهدف

المحاسبة المالية :تهتم ببيان النتيجة من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية.

المحاسبة الحكومية :تهدف إلى فرض رقابه مالية وقانونيه على إيرادات الدولة ومصروفاتها.

2-الوحدة المحاسبية:

المحاسبة المالية :الوحدة المحاسبية هنا هي الشخصية المعنوية المستقلة للشركة
المحاسبة الحكومية :الوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية هي الاعتماد المالي (الأموال المخصصة لكل وحده حكومية).

تعريف الاعتماد المالي :

عبارة عن مبلغ من النقود أو أي مصدر آخر يتم احتجازه بغرض القيام بنشاط محدد والوصول إلى هدف يتفق مع التنظيمات والقيود الخاصة بها

3-أسس قياس النتائج:

المحاسبة المالية : تستخدم أساس الاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية (أي تأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة بصرف النظر عن واقعة التحصيل بالنسبة للإيرادات أو واقعة التسديد بالنسبة للمصروفات).

4-الفرق بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية:

المحاسبة المالية :تفرق بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية حيث تختلف طريقة معالجتها فلكل منها معالجة خاصة.

المحاسبة الحكومية: لا تفرق بين مصروفاتها الايرادية ومصروفاتها الرأسمالية حيث أنها تقفل جميعا في الحساب الختامي .

5- الإندثار:

المحاسبة المالية :تحسب اندثار للأصول الثابتة.

المحاسبة الحكومية: لا تتبع مبدأ اندثار الأصول الثابتة لعدم تفريقها أساسا بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية .

6- الجرد والتسويات الجردية:

المحاسبة المالية :تركز على الجرد والتسويات الجردية لمعرفة حقيقة المركز المالي في لحظة معينة في المنشأة.

المحاسبة الحكومية: ليس للجرد والتسويات الجردية معنى في المحاسبة الحكومية ويصبح معناها إداري وتنظيمي للتحقق من سلامة الأصول .

7- حسابات النتيجة:

المحاسبة المالية: تتمثل في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر
المحاسبة الحكومية: يوجد بها حساب نتيجة واحد فقط هو الحساب الختامي .

8- مبدأ الحيطة والحذر:

المحاسبة المالية: تأخذ مبدأ الحيطة والحذر لمقابلة الخسائر المتوقعة كهدف للمحافظة
على رأس المال فتكوّن المخصصات والاحتياطيات والمجمعات.
المحاسبة الحكومية: نظرا لعدم وجود رأس مال في الوحدات الحكومية, فليس لهذا
المبدأ وجود.

9- إعداد الموازنات :

تقوم المحاسبة المالية بتحديد الموارد اللازمة لتمويل نشاطها الاقتصادي (مصادر
الأموال) أولا ثم بعد ذلك تحدد أوجه النشاط الذي تقوم به .
أما في المحاسبة الحكومية فإن الدولة تقوم بتقدير مصروفاتها ثم تقوم بتقدير الموارد
اللازمة لتمويل تلك المصروفات ، بمعنى أنها تحدد نفقاتها ثم بعد ذلك الموارد
اللازمة لتغطية هذه النفقات .

• المحاسبة الحكومية : هناك طريقتين:

أ - الطريقة الفرنسية:

يتم بمقتضاها إتباع أساس الاستحقاق في حساب المصروفات والإيرادات الخاصة بالسنة (يعاب على هذه الطريقة أن الحسابات تظل مفتوحة مدة إضافية بعد نهاية السنة المالية حتى يتسنى تسوية المقدمات والمستحقات مما يؤدي إلى إرباك الحسابات وعدم الحصول على معلومات دقيقة عن الحالة المالية)

ب - الطريقة الإنجليزية:

يتم بمقتضاها إتباع الأساس النقدي وتمتاز هذه الطريقة ببساطتها وإمكانية الحصول على نتائج سريعة (ويعاب عليها عدم صلاحيتها كأساس في مجال المقارنات بين السنوات المتتالية بسبب تداخل نشاطه).

- خصائص الوحدات الحكومية :

- 1- لاتهدف لوحدات الحكومية الى تحقيق الارباح :

- اذ تخصص الموارد للخدمات العامة من اجل تقديم سلعة او خدمة ضرورية للمجتمع ويلزم حصول الفرد عليها دون النظر الى مقدرته على الدفع وبناءً على ذلك لاتحقق مشروعات الخدمات العامة ايرادات و لاتقابل الايراد بالمصروف لمعرفة نتيجة الاعمال .

- 2- غياب حافز المنافسة في مجال النشاط الخدمي الحكومي :
- تهدف المنافسة الى بذل جهد لكسب زبون بتقديم افضل خدمة او تخفيض الكلف ، لانتوفر مزايا التي تحققها المنافسة في الانشطة الحكومية اذ يندر تنافس هذه الانشطة مع بعضها ويصعب خلق منافسة .
- 3- لاتوجد علاقة مباشرة بين الايرادات والمصروفات في الوحدات الحكومية :

- تقدم الوحدات الحكومية خدماتها للجمهور دون مقابل او مقابل رمزي ليس له علاقة بالكلفة ومن جهة اخرى لاتوجد ايرادات مقابل هذا .

- 4- تخضع الوحدات الحكومية لقيود قانونية :

- يتم تمويل الوحدات الحكومية وفق تخصيص اعتمادات مالية حسب احتياجاتها ويتم فرض مجموعة من القواعد القانونية على استخدام هذه التخصيصات .

• المحاضرة الثالثة

• النظريات التي تحدد القدرة الانفاقية للوحدات الحكومية

النظريات التي تركز عليها المحاسبة الحكومية :

تمخض الفكر المحاسبي عن ثلاث نظريات يمكن استخدامها في إلقاء الضوء على طبيعة النشاط المالي والاقتصادي من حيث تحليل طبيعة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والأرباح وكذلك التكيف القانوني للوحدة المحاسبية وهذه النظريات هي:

أ - نظرية أصحاب المشروع: نظرية راس المال

وظهرت هذه النظرية في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص حيث لم يكن هناك فاصل بين شخصية المشروع وشخصية ملاك المشروع فصاحب المشروع هو المسئول عن ديون وقروض وأرباح وخسائر المشروع ، و عليه تقاس نتيجة الأعمال عن طريق إيجاد الفرق بين أصول المشروع وخصومه أول الفترة وآخرها .

ب- نظرية الشخصية المعنوية نظرية الإيرادات :

وظهرت هذه النظرية عندما انفصلت الإدارة عن الملكية نظرا لتضخم الأعمال الإدارية وصعوبة الحصول على رؤوس الأموال الضخمة ، وأخذت المشروعات شكل شركات مساهمة أو توصية بالأسهم لها ذمة مالية وشخصية اعتبارية مستقلة . وتحدد نتيجة المشروع من ربح أو خسارة بالفرق بين إيرادات المشروع أو مصروفاته .

ج - نظرية الأموال المخصصة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن جانب معين من الموارد يخصص لتأدية نشاط معين ويكون استخدام الموارد مقيدا بتحقيق الغرض الذي خصصت من أجله .
و عليه تعتبر نظرية الأموال المخصصة هي أكثر هذه النظريات ملائمة لتفسير الأساس العلمي الذي تقوم عليه المحاسبة في الوحدات الحكومية ذات الطابع الإداري .

اهم مميزات نظرية الاموال لمخصصة :

- 1- لايشترط ان تكون للوحدة الحكومية شخصية مستقلة .
 - 2-ان تحضير الحسابات الختامية هدفه الحصول على بيانات احصائية للجهات المستفيدة .
 - 3-اعطت هذه النظرية تعريفا واضحا للوحدة الحكومية بأنها مجموعة من الموجودات والموارد المخصصة لتأدية نشاط معين وينبغي ان يكون استخدام تلك الموجودات مقيدا بتحقيق الهدف التي اسست من اجله تلك الوحدة.
- وتعتمد هذه النظرية على الفروض الاتية :
- 1- اعتبار الوحدة الادارية كأساس للمحاسبة .
 - 2- التركيز على الاموال بدلا من التركيز على صاحب المشروع نفسه .

وفقا لهذه النظرية فقد ظهرت مفاهيم مالية جديدة للمصطلحات المحاسبية وهي:

الموجدات هي مجموعة الموارد التي تخصص لتأدية نشاط معين .

الخصوم: هي مجموعة القيود التي تفرض على استخدام هذه الموارد .

الإيرادات والمصروفات : عبارة عن تدفقات مالية تنساب من وإلى الوحدة الإدارية لتحقيق أهدافها .

الاستخدامات : عبارة عن الأنشطة التي تنفق فيها الموارد وفقا للقيود التي تفرض على استخدامها وهو الاعتماد المالي .

الاعتماد المالي :

عبارة عن مبلغ من النقود أو أي مصدر آخر يتم احتجازه بغرض القيام بنشاط محدد والوصول إلى هدف يتفق مع التنظيمات والقيود الخاصة بها ..

المحاضرة الرابعة
الموازنة العامة للدولة مفهوم خصائص
واهداف الموازنة العامة للدولة انواع
الموازنة العامة

تعريف الموازنة العامة

البرنامج المالي للجهاز الإداري في فترة زمنية محددة يظهر فيه تقدير النفقات العامة وتقدير الموارد اللازمة . أو هي الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة .

• الهدف من إعداد الموازنة العامة للدولة:-

-اهداف تخطيطية/اهداف رقابية/اهداف سلوكية/اهداف اقتصادية/اهداف اجتماعية/اهداف سياسية .

عناصر تعريف الموازنة العامة

- الصفة التقديرية للموازنة العامة .
- سنوية الموازنة العامة .
- إجازة الجباية والإنفاق من السلطة التشريعية .
- تعتبر خطة مالية قصيرة الأجل للدولة .
- تعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة في خطة التنمية .

التفريق بين الموازنة العامة والمفاهيم الأخرى

❖ الموازنة العامة والميزانية العمومية.

- الميزانية العمومية تعرف بأنها : قيمة موجودات ومطلوبات منشأة خاصة عن نتيجة عملياتها التي تمت في فترة سابقة

مثال حول الموازنة العامة

- الاتي بعض التخصيصات المعتمدة للوحدة (2571) مكونة من ثلاثة فروع بالاضافة الى مركز الوحدة لعام 2009

التخصيص المعتمد	اسم الحساب	الدليل المحاسبي
<u>70000000</u>	ح/القرطاسية	<u>11112</u>
<u>11000000</u>	ح/الكتب	<u>12112</u>
<u>????????????</u>	المجموع	

- اذا علمت ان الاسس المعتمدة في توزيع التخصيصات المعتمدة للحسابين اعلاه :

- 1- حصر التخصيص المعتمد لحساب الكتب في مركز الوحدة بعد استبعاد 8% منه ووضعها في دخل احتياطي المبالغ الغير موزعة .

- 2- توزيع التخصيص المعتمد لحساب القرطاسية بين مركز الوحدة والفروع بنسبة 40%، 30%، 20%، 10% بعد استبعاد نسبة 10% من التخصيص المعتمد ووضعها في حقل احتياطي المبالغ الغير موزعة

- المطلوب / اعداد جدول توزيع التخصيصات المعتمدة للوحدة 2571 لعام 2009 وتحديد الترميز التنظيمي لكل فرع بلجدول

المحاضرة الخامسة
النفقات والإيرادات في النظام المحاسبي
الحكومي
قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

النفقات العامة والايرادات العامة

النفقات العامة

هي المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة .

للتعريف ثلاثة عناصر رئيسية هي :

- 1- شكل النفقة .
- 2- القائم بالإنفاق.
- 3- غرض الإنفاق.

تقسيمات النفقات العامة

أ- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها إلى:

1- نفقات عادية .

2- نفقات غير عادية .

ب - تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى :

1- نفقات حقيقية .

2- نفقات تحويلية .

ج - تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها إلى :

1- نفقات إدارية .

2- نفقات رأسمالية إستثمارية .

قواعد توزيع النفقات العامة

- ❖ الإقتصاد في الإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير.
- ❖ النظرة الشاملة إلى جميع وجوه الإنفاق .
- ❖ مراعاة العدالة في توزيع المنافع الناتجة عن الإنفاق العام .
- ❖ تحديد أولوية اوجه الإنفاق .

- ترتيب المرافق حسب ضرورتها .

-ترتيب المرافق حسب نشأتها التاريخية.

الدفاع- العدل والشرطة -الرقابة ترتيب المرافق حسب
ضرورتها. على نشاط الأفراد- التعليم - تنمية الإقتصاد
الوطني

• - ترتيب المرافق حسب طبيعتها .

المرافق الدفاعية- الإصلاحية التعميرية - مرافق الخدمات
كالبريد والمواصلات.

• -المفاضلة حسب ظروف كل دولة .

أسباب تزايد النفقات العامة

الزيادة الظاهرية.

الزيادة الحقيقية.

• -الزيادة الحقيقية

هي زيادة في الإنفاق العام يتبعها زيادة في الخدمات والسلع المقدمة.

• أسبابها

- 1-زيادة تطلعات المواطنين .
- 2- الحروب .
- 3-زيادة الدخل القومي.
- 4-التطور الإقتصادي للدولة .

• -الزيادة الظاهرية :

هي زيادة في الأرقام المرصودة للإنفاق العام في حين لا يتبعها زيادة في السلع والخدمات المقدمة .

• أسبابها :

- 1-إنخفاض القوة الشرائية للنقود .
- 2-تغير طرق المحاسبة الحكومية .
- 3-إتساع مساحة الدولة وضم أقاليم جديدة .

الإيرادات العامة

هي التمويل اللازم لتغطية النفقات العامة للدولة .

أنواع الإيرادات العامة

- - دخل أملاك الدولة (الدومين) .

دومين خاص .

دومين عام .

- - الرسوم .
- - الضرائب .
- - الغرامات الجزائية .
- - الإعانات والهبات .
- - الإصدار النقدي .
- - القروض العامة .

قواعد ومبادئ إعداد الموازنة العامة

- 1- قاعدة سنوية الموازنة العامة .
- 2- قاعدة الشمول أو عمومية الموازنة العامة .
- 3- قاعدة الوحدة .
- 4- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة .
- 5- قاعدة توازن الموازنة العامة .
- 6- قاعدة النشر والعلانية .
- 7- قاعدة الالتزام.

مبشرات قاعدة سنوية الموازنة

إعتبارات سياسية

إعتبارات مالية

إعتبارات إدارية

إستثنائات قاعدة سنوية الموازنة

الموازنات لأطول
من سنة

الموازنات لسنتين أو أكثر

إعتمادات البرامج

الإعتمادات الثابتة (الدائمة)

الموازنات لأقل من
سنة

الموازنة الإثنا عشرية

الموازنة لبضعة أشهر

” الإعتمادات الإضافية
تكميلية ، واستثنائية ”

• -الموازنة الإثنا عشرية :

هي الموازنة التي تحتسب لمدة شهر واحد أي جزء من إثني عشر جزءا (1/12) من السنة الماضية.

• الموازنة لبضعة أشهر :

هي موازنة تمر بنفس مراحل إعداد الموازنة .
وتعتمد من السلطة التشريعية . ولكنها تعد لبضعة اشهر .

• الإعتمادات التكميلية :

تمنح عند عدم كفاية الإعتمادات المخصصة لبند من البنود
أو لنوع من الإنفاق

• الإعتمادات الإستثنائية :

تمنح عند ظهور إحتياج لإعتمادات جديدة لم يكن قد خصص
لها إعتقاد في الموازنة العامة .

- قاعدة الشمول عمومية الموازنة
- تقضي القاعدة ان يدون في الموازنة العامة جميع إيرادات الدولة أياً كان مصدرها ، وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها ، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها .

" لا تجيز إجراء مقاصة بين النفقات والإيرادات "

قاعدة وحدة الموازنة

- تنص قاعدة الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ، ونفقاتها
- في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة (أو مجلد واحد)

قاعدة عدم التخصيص

- يقصد بالقاعدة ألا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، فالإيرادات توزع على جميع أوجه الإنفاق دون تخصيص مورد معين لمواجهة نفقة معينة من أنواع النفقات .

قاعدة توازن الموازنة

- تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة " سنويا " وعدم وجود عجز أو فائض .

" تستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي "

المحاضرة السادسة

المعالجات المحاسبية عن المصرفوفات

المصروفات الحكومية

1- الرواتب العادية

- تتولى إدارة الشؤون المالية في كل وزارة إعداد كشوف الرواتب، شاملة الراتب الإجمالي ومفرداته، والاستقطاعات وأنواعها، ويتم تحرير مستند الصرف .
- ثم تحال المستندات إلى المحاسب المختص بسجل الارتباطات، موقعاً عليه بما يفيد سماح الرصيد بالصرف.
- وتعتمد تلك المستندات من رئيس القسم أو المدير المالي ثم وكيل الوزارة أو الوزير المختص لتأكيد صحة الصرف.

- ترسل المستندات إلى وزارة المالية لإصدار الشيك اللازم.
- بعد إجراء عمليات التدقيق من قبل وزارة المالية، يرسل الشيك إلى الوزارة المعنية ومعه الصورة "الحمراء" لمستند الصرف.
- يتم من واقع صورة مستند الصرف التسجيل في سجل الارتباط والتعديلات اللازمة إن لزم الأمر.
- يتم القيد في جميع الدفاتر والسجلات المالية:

• يكون قيد اليومية اللازم على النحو التالي:
×× من ح/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

مجموعة (1) الرواتب والأجور

مجموعة (2) العلاوات

مجموعة (3) البدلات

مجموعة (4) المكافآت

مجموعة (5) المزايا العينية والنقدية

إلى مذكورين

×× ح/ البنوك (بقيمة الشيكات)

×× ح/ حسابات تسوية دائنة (بقيمة الاستقطاعات)

عند صرف الاستقطاعات لأصحابها يكون القيد:

×× من ح/ حسابات تسوية دائنة

إلى ح/ البنوك (بقيمة الشيكات)

ويمكن القول أن الوزارة المختصة تطلب من موظفيها ومستخدميها فتح حسابات جارية بالمصارف. وهذه ظاهرة صحية تساعد على أحكام الرقابة على صرف الرواتب عما لو ترك الأمر للصرف النقدي عن طريق أمناء الخزائن.

كما تلزم الإشارة إلى أن البنوك تقوم بالصرف خصماً من حساب
وزارة المالية طرفها.

المحاضرة السابعة

المعالجة المحاسبية عن المصروفات

مثال: بلغت الرواتب وملحقاتها للعاملين في إحدى الوحدات الإدارية 180.000 د. ممثلة في 140.000 رواتب أساسية، و10.000 علاوات و20.000 بدلات والباقي مكافآت.

كما بلغت الاستقطاعات 3000 لحساب الجمعيات المهنية و2000 لحساب الشركات التجارية.

وقد تم صرف جميع الاستحقاقات لأصحابها

تكون المعالجات كما يلي

<p>من حـ / المصروفات / باب أول / رواتب وأجور</p> <p>١٤٠,٠٠٠ مجموعة (١) رواتب وأجور</p> <p>١٠,٠٠٠ مجموعة (٢) العلاوات</p> <p>٢٠,٠٠٠ مجموعة (٣) البدلات</p> <p>١٠,٠٠٠ مجموعة (٤) المكافآت</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>حـ / البنوك المحلية</p> <p>١٧٥,٠٠٠</p> <p>حـ / حسابات تسوية دائنة</p> <p>٥,٠٠٠</p> <p>تسلم الصورة المعتمدة من مستند الصرف من وزارة المالية</p>		<p>١٨٠,٠٠٠</p>
<p>من حـ / حسابات تسوية دائنة</p> <p>إلى حـ / البنوك المحلية</p> <p>صرف مستحقات دائني الاستقطاعات</p>	<p>٥,٠٠٠</p>	<p>٥,٠٠٠</p>

الرواتب المقدمة

- تجيز اللوائح للوزارات بأن تصرف الرواتب مقدماً عن مدد الإجازات. وهذا الأمر يمثل نوعاً من التيسير للعاملين، لكنه ليس حقاً لهم.
- وعن المعالجة المحاسبية لذلك نحدد المثال التالي أسلوبين على النحو التالي:
- قامت إحدى الوحدات الإدارية بصرف الرواتب المستحقة لبعض العاملين لديها على النحو التالي:

أ) 4 عاملين مرتب كل منهم 6000 عن شهر فبراير، مارس عام 2000.

ب) 6 عاملين مرتب كل منهم 5000 عن أشهر يونيو ويوليو عام 2000.

ج) 10 عاملين مرتب كل منهم 7000 عن أشهر ديسمبر سنة 2000 ويناير سنة 2001.

- عندئذ تكون المعالجة كما يلي:
- في الحالتين (أ)، (ب) تتم المعالجة وفقاً للقواعد الجديدة على أساس تحميل حساب مصروفات الباب الأول بالقيمة كاملة عند الصرف، ولا حاجة بنا إلى فتح حساب تسوية مدين " رواتب مستحقة.

- أما في الحالة (ج) فتكون المعالجة على النحو التالي:
- من مذكورين:

- 70.000د/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

- 70.000د/ رواتب مستحقة

- 140.000إلى د/ البنوك

- وفي السنة المالية التالية يتم إقفال حساب التسوية المدين (رواتب مستحقة. على حساب المصروفات باب أول رواتب وأجور، ويكون القيد:

- 70.000من د/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

- 70.000إلى د/ رواتب مستحقة

3- الرواتب المتأخرة

- لأسباب متعددة: قد تصدر قرارات إدارية بوقف صرف راتب أحد أو بعض الموظفين، ولأسباب جزائية قد يخصم بعض أو كل راتب أحد أو بعض العاملين فوراً أو بعد انتهاء فترة التحقيق.
- وللمعالجة المحاسبية لهذه الحالات تقرر وزارة المالية تحويل المرتبات الموقوف صرفها إلى حساب تسوية دائنة أمانات رواتب، ويظل هذا الحساب مفتوحاً إلى أن يتقرر مصيرها، وتفصيل هذه المعالجة على النحو التالي:

أ- عند صدور قرار وقف صرف الراتب، يكون القيد

×× من ح/ المصروفات/ باب أول/ رواتب

×× إلى ح/ حسابات التسوية الدائنة "أمانات رواتب"

ب- عند صرف الراتب الموقوف صرفه، يكون القيد

×× من ح/ حسابات التسوية الدائنة "أمانات رواتب"

×× إلى ح/ البنوك المحلية

ج- عند خصم جزء من الراتب الموقوف صرفه، وصرف باقي

المستحق تكون المعالجة:

×× من د/ حسابات التسوية الدائنة "أمانات رواتب"
إلى مذكورين

×× د/ الإيرادات (بقيمة الجزء المخصص)

×× د/ البنوك المحلية (بقيمة الجزء المنصرف)

مثال عن الرواتب

• أولاً: تمت العمليات التالية لدى إحدى الوحدات الإدارية:

1- استحقاق و صرف رواتب الموظفين والبالغ قيمتها 380.000 منها 20.000 استقطاعات مختلفة، صرفت لأصحابها.

2- صدور قرار باستحقاق و صرف علاوة دورية لبعض العاملين يبلغ قيمتها 1500.

3- صدور قرار باستحقاق و صرف مكافآت لبعض العاملين قيمتها 8000.

4- صدور قرار باستحقاق وصرف بدلات خاصة لبعض العاملين تبلغ قيمتها 15000.

5- صدور قرار إداري بوقف صرف راتب أحد العاملين والبالغ 6000 ديناراً.

6- صرف رواتب مقدمة عن شهري ديسمبر 2000 ويناير 2001 لأحد العاملين (راتبه الشهري 6500)

والمطلوب: بيان المعالجة المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية.

ثانياً: ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر إحدى الوحدات الإدارية:

الرواتب والأجور (مجموعة 1)	890.000
الرواتب والأجور (مجموعة 2)	8.000
حسابات تسوية (رواتب مستحقة)	15.000
حسابات تسوية (أمانات رواتب)	18.000
الرواتب والأجور (مجموعة 4)	5.000

والمطلوب:

1- بيان الطبيعة المحاسبية للأرصدة السابقة.

2- شرح مضمونها باختصار.

3- القيد المحاسبي اللازم.

الحل

380.000 من حـ / المصروفات باب أول / رواتب وأجور

إلى مذكورين

360.000 حـ / البنوك

20.000 حـ / حسابات التسوية الدائنة (الاستقطاعات)

استحقاق وصرف الرواتب

20.000 من حـ / حسابات التسوية الدائنة (استقطاعات)

20.000 إلى حـ / البنوك

صرف المستحقات لأصحابها

1500 من حـ/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

مجموعة (2) العلاوات

إلى حـ/ البنوك المحلية

استحقاق و صرف العلاوات

8000 من حـ/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

مجموعة (3) البدلات

15000 إلى ح/ البنوك

استحقاق وصرف البدلات

6000 من ح/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

إلى ح/ حسابات التسوية الدائنة (أمانات رواتب)

صدور قرار وقف صرف راتب أحد العاملين

من المذكورين

6500 من ح/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

من ح/ حسابات التسوية المدينة (رواتب مستحقة)

13000

إلى ح/ البنوك

استحقاق و صرف رواتب مقدمة لأحد العاملين

مجموعة (4) المكافآت

8000 إلى ح/ البنوك

استحقاق و صرف المكافآت

15000 من ح/ المصروفات/ باب أول/ رواتب وأجور

التفصيل المحاسبي للازم	المضمون	الطبيعة المحاسبية	الرصيد
٨٩١,١١١ من ح/ الرواتب والأجور ٨٩١,١١١ إلى ح/ البنوك المحلية مع تجاهل الاستقطاعات والأمانات	إجمالي قيمة الرواتب الأصلية لمسحقة على الوحدة حتى تاريخه	مدين	٨٩١,١١١ الرواتب والأجور (مجموعة ١)
٨١١١ من ح/ الرواتب والأجور مجموعة (٢) ٨١١١ إلى ح/ البنوك المحلية	إجمالي قيمة العلاوات لمسحقة و المدفوعة حتى تاريخه	مدين	٨,١١١ الرواتب والأجور (مجموعة ٢)
١٥١١١ من ح/ حسابات التسوية لمدينة (عهد رواتب) ١٥١١١ إلى ح/ البنوك المحلية	إجمالي قيمة الرواتب المدفوعة مقدما عن مدد داخله في سنة قائمة	مدين	١٥,١١١ حسابات تسوية (عهد رواتب)
١٨١١١ من ح/ الرواتب والأجور ١٨١١١ إلى ح/ حسابات تسوية (أمانات رواتب)	إجمالي قيمة الرواتب التي لم تدفع بعد لأصحابها	دائن	١٨,١١١ حسابات تسوية (أمانات الرواتب)
٥١١١ من ح/ الرواتب والأجور ٥١١١ إلى ح/ البنوك المحلية	إجمالي قيمة المكافآت المسحقة و المنصرفة للعاملين	مدين	٥,١١١ الرواتب والأجور (مجموعة ٤)

المصروفات العامة

(أ) المشتريات الحكومية:

1. عن طريق المناقصة العامة.

أ- إجراءات تمهيدية:

لإتمام الشراء عن طريق المناقصة العامة، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعداد شروط المناقصة مسبقاً من قبل الوزارة الطالبة بالاتفاق مع وزارة المالية قبل نشر الإعلان.

- إعداد المستندات والوثائق التي تتضمن المواصفات الفنية، وتحديد قيمة لها، لا ترد إلا في حالتها إلغاء المناقصة قبل فتح المظاريف، أو إلغاؤها بعد فتح المظاريف، وفي الحالة الأخيرة ترد فقط لمن تقدموا للمناقصة.

- مراعاة أن يتضمن إعلان المناقصة والوثائق الأخرى المرتبطة بها المواصفات الفنية الكاملة للأصناف المطلوب توريدها، واشتراط تقديم عينة من الصنف المقدم عنه العطاء في الحالات التي تتطلب ذلك.

- مراعاة أن يشمل إعلان المناقصة على التاريخ المحدد لفتح المظاريف بما يسمح للموردين أو المقاولين بالوقت الكافي للدراسة وتقديم العطاءات.

- تحديد المدة اللازمة لسريان مفعول العطاءات، مع مراعاة ظروف السوق.
- تحديد شروط السداد و ضمانات التوريد أو تنفيذ الإنشاءات.
- تحديد مكان ووقت التسليم وموعده وأساس التعبئة بالوزن أو بالحجم أو القياس.
- في حالات المناقصة الخارجية من المفضل بصفة عامة أن تقدم الأسعار على أساس موحد، ويحدد ذلك بمعرفة إدارة المشتريات.
- تحديد الغرامات والشروط الجزائية في الحالات التي تتطلب ذلك.

- المعالجة المحاسبية:
- عند استحقاق الصرف أو جزء منه:
 - من ح/ المصروفات/ باب ثاني
 - إلى ح/ البنوك المحلية
- عند دفع دفعات على الحساب
 - من ح/ حسابات التسوية المدينة (دفعات مقاولين)
 - إلى ح/ البنوك المحلية

عند سداد باقي المستحق
من ح/ المصروفات/ باب ثاني
إلى مذكورين
ح/ حسابات التسوية المدينة (دفعات مقاولين)
ح/ البنوك المحلية

المحاضرة الثامنة

المعالجة المحاسبية للايرادات

الإيرادات العامة

- ما زالت النسبة الكبرى في إيرادات الوزارات تتمثل في إعانة الدولة للوزارة بالمبالغ المخصصة لها في الموازنة العامة.
- ومع ذلك فإن إيرادات الوزارات تتكون من مصادر أخرى منها:
 - 1- المبيعات الحكومية.
 - 2- الرسوم مقابل تأدية الخدمات.
 - 3- غرامات التأخير.
 - 4- الرسوم الجمركية.
 - 5- تبرعات وهبات وإعانات واردة.

- وتخضع هذه العناصر للرقابة على المتحصلات الحكومية، وفيما يلي عرض للمعالجة المحاسبية لكل عنصر من العناصر السابقة:

1- المبيعات الحكومية

- على جميع الوزارات إخطار وزارة المالية ببيان الأصناف غير الصالحة للاستعمال لديها، وتقوم وزارة المالية بإخطار الوزارات الأخرى ببيان هذه الأصناف وما قد يلزمها منها.

- تقوم وزارة المالية بالإعلان عن بيع الأصناف عن طريق المزاد العلني، محددة في ذلك قيمة التأمين لدخول المزاد، ووقت إتمامه ومكانه.
- تشكل لجنة تقيم الأصناف لتحديد السعر الأساسي الذي تبدأ عنده المزايمة.
- بعد رسو المزاد على أعلى المتقدمين سعراً يتم التعاقد معه على البيع وتسليمه الأصناف المباعة.
- وعند إتمام العملية يكون القيد:
×× من ح/ البنوك المحلية (بنك) ...
×× إلى ح/ الإيرادات (مبيعات) ...

-رسوم الخدمات

- يلزم توريد رسوم الخدمات الاتحادية لحساب الوزارة مقدمة الخدمة في البنك، ويجوز قبول تلك الرسوم نقداً على أن تورد في نهاية اليوم إلى حساب الوزارة بالبنك.
- وعند إتمام التحصيل يكون القيد:
×× من ح/ البنوك المحلية بنك (...)
×× إلى ح/ الإيرادات (رسوم) (...)

3- غرامات التأخير

- وهي المبالغ التي تفرض على الموردين أو المقاولين نتيجة لإخلالهم بشروط العقد.
- وقد سبق تبيان طبيعة هذه الغرامات والمعالجة المحاسبية عند التعرض لموضوع التأمينات.

4- الرسوم الجمركية

- فرضت في الفترة الأخيرة رسوم جمركية على الواردات من التبغ والسيارات، وهذه الرسوم تمثل مصدراً من مصادر إيرادات الدولة.

• وعند تحصيلها يكون القيد:

×× من ح/ البنوك المحلية (بنك)...

إلى ح/ الإيرادات (رسوم جمركية) ..

5-التبرعات والهبات والإعانات

• قد تحصل إحدى الدوائر الحكومية على تبرعات أو هبات أو إعانات من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين.

• وفي هذه الحالة يكون القيد:

×× من ح/ البنوك المحلية (بنك)...

×× إلى ح/ الإيرادات (تبرعات) ..

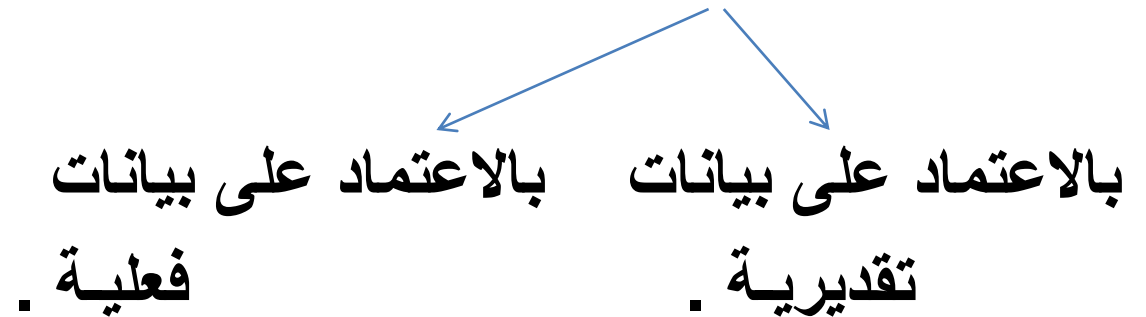
- يتضح مما سبق أن المعالجة المحاسبية للإيرادات تأخذ طبيعة واحدة من حيث ضرورة جعل حساب الوزارة بالبنك مديناً بقيمتها، وحساب الإيرادات حسب نوعها مديناً بهذه القيمة.
- كما أن هذه الإيرادات يجب أن تخضع لقواعد الرقابة الداخلية على المتحصلات الحكومية.
- وفي ختام هذا العنصر يتعين الإشارة أن كل الإيرادات تعتبر من قبيل المتحصلات، ولكن ليست كل المتحصلات تعبر عن إيرادات بالضرورة، ذلك لأن هناك متحصلات تمثل تأمينات وهي مبالغ مودعة لحساب الغير.

المحاضرة التاسعة

المعالجة المحاسبية للايرادات

طرق تقدير الايرادات العامة

- طريقة التقدير الوسطى.
- طريقة السنة قبل الأخيرة .
- طريقة الزيادات .
- طريقة التقدير المباشر .



- **نفرض أن إيرادات الجمارك للسنة المالية :**
- **2009 = 4000 مليون .**
- **2010 = 5000 مليون .**
- **2011 = 6000 مليون . وإيرادات النصف الأخير من السنة 3400 مليون .**
- **إيرادات الجمارك في النصف الأول من السنة الحالية 2012 = 3500 مليون ، وإيرادات النصف الأخير = 90% من النصف الأول .**
- **إن الاقتصاد ينمو نموا طبيعيا ونسبة الزيادة المتوقعة 10% .**
- **المطلوب : تقدير إيرادات الجمارك لسنة 2013 .**

⊙ أولاً : طريقة التقدير الوسطى (المتوسط) .

إيرادات الجمارك لسنة 2013

$$5000 = 3 / (6000+5000+4000)=$$

مليون .

⊙ ثانيا : طريقة السنة قبل الأخيرة .

إيرادات الجمارك لسنة 2013 = 6000 مليون .

⊙ ثالثا : طريقة الزيادات .

مقدار الزيادة = $6000 \times (10/100) = 600$ مليون .

إيرادات الجمارك لسنة 2013

$$6600 = 600 + 6000 = \text{مليون}$$

• رابعا : طريقة التقدير المباشر .

• بالاعتماد على بيانات فعلية .

- إعادة تقدير السنة الحالية (2012)

= النصف الأول + النصف الثاني .

= 3500 + 3400 = 6900 مليون .

مقدار الزيادة = 6900 × (100/10) = 690 مليون

- إيرادات الجمارك لسنة 2013

= 6900 + 690 = 7590 مليون .

• بالاعتماد على بيانات تقديرية .

- إعادة تقدير السنة الحالية (2012)

= النصف الأول + النصف الثاني .

$$= 3500 + 90\%$$

النصف الثاني = $3500 \times (90/100) = 3150$ مليون .

- إعادة تقدير سنة 2012

$$= 3150 + 3500 = 6650 \text{ مليون .}$$

مقدار الزيادة = $6650 \times (10/100) = 665$ مليون .

- إيرادات الجمارك لسنة 2013

$$= 6650 + 665 = 7315 \text{ مليون .}$$

المحاضرة العاشرة

النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي
النظام المحاسبي الحكومي المركزي

الوحدات الحكومية التي تطبق النظام اللامركزي

- وفي بداية السنة المالية ١٩٧٢ تم تطبيق النظام المحاسبي
- الحكومي اللامركزي في المؤسسة العامة للتصميم والأنشاء الصناعي
- ، ١٩٧٠ / ١١ / بضوء ق ا ر ر مجلس التخطيط رقم / ١١ جلسة / ١٣ في ٢٤
- وبذلك كانت هذه الدائرة أول وحدة محاسبية متكاملة تقوم بكافة الأعمال
- المحاسبية وكانت هذه الدائرة أكبر وأوسع الدوائر التي تقوم بالصرف على
- تخصيصات الموازنة الأستثمارية.

- وفي عام ١٩٧٦ تم تطبيق النظام في دائرة التجهي ا زت الطبية وهي
- من اوسع وأكبر الدوائر التي تقوم بالصرف على الموازنة الجارية.
- وفي شباط/ ١٩٧٥ تم اق ا رر مبدأ الوحدة المحاسبية لكافة الادارات
- وتم تكليف وزارة المالية بأعداد القواعد والتعليمات اللازمة للتوسع في تطبيق هذا النظام.

- حيث قامت دائرة المحاسبة باصدار التعليمات التي تحدد قواعد
- وأسس النظام المحاسبي اللامركزي وفي حينها تم عرض ما تم التوصل
- اليه على ديوان الرقابة المالية من أجل الوقوف على رأيها في التعليمات.

- ١- يشمل نطاق تطبيق هذه التعليمات على دوائر القطاع الحكومي الممول مركزي أً وذلك عن نشاطها المقرر في الموازنة الأتحادية بشقيها (الجاري والأستثماري).
- ٢- تمنح الوحدة الحسابية في الدائرة المطبقة للنظام استقلالاً محاسبياً وتتحمل المسؤولية الكاملة في تنفيذ وضبط المعاملات المالية الناشئة لديها من مقبوضات ومدفوعات وتسويات حسابية وعقود والتزامات وأية تصرفات مالية أخرى وكذلك القيام بأعمال الجرد والملاحظة والتفتيش وفحص السجلات وموازن المراجعة وفق برنامج متخصص يوضع لهذا الغرض وتمارس هذه الاجهزة مهامها بشكل مستقل وتحت اشراف الرئيس الأعلى للدائرة ودائرة المحاسبة في وزارة المالية.

- ٣- تلزم الوحدة بتطبيق احكام قانون الادارة المالية والدين العام
- رقم/ ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات الحسابية الصادرة عن دائرة
- المحاسبة بما لا يتعارض مع القانون المذكور والتعليمات مع
- استمرار مسؤوليتها في تطبيق احكام القوانين والأنظمة
- والتعليمات المالية الصادرة عن الجهات المعنية وبحدود
- الصلاحيات المالية المخولة للوحدة.

- ٤- يفتح للوحدة حساب جاري لدى المصرف الحكومي حصراً
- * القريب من مقر عملها يستخدم لتغطية نفقاتها وايداع مقبوضاتها النقدية ويتم تمويل هذا الحساب وفق الاسلوب التالي:
- أ- تمويل الحسابات الجارية للوحدات الرئيسية التي لها قسم خاص بها ضمن دليل التبويب الإداري أو القطاعي في الموازنة الاتحادية من قبل دائرة المحاسبة/ النقدية.
- ب- تتولى الوحدات الرئيسية تمويل الحسابات الجارية للوحدات

- الفرعية التابعة لها وفق نظام جاري الفروع وترسل الوحدات
- الفرعية حساباتها الى الوحدات الرئيسية وتكون الوحدة الرئيسية
- مسؤولة عن اصدار الحساب الشهري الموحد وارساله الى دائرة
- المحاسبة لتوحيده مع الحساب الشهري للدولة.
- ج- يجوز قيام خزائن المحافظات بتمويل حسابات الوحدات الفرعية المذكورة في الفقرة ثانياً اعلاه وفق تعليمات خاصة تضعها دائرة المحاسبة في حينه.

- ٥- يعتبر تمويل الحسابات الجارية وفق الأسلوب المبين بالفقرة (٤ أعلاه المصدر الرئيس الذي يحق للوحدة صلاحية السحب عليه لتغطية مصروفاتها ولا يجوز زيادته من الهبات والتبرعات والمنح والاعانات والقروض المختلفة ولا بأي من مصادر التمويل الأخرى كالتغذية بين الحسابات الجارية للدائرة عند تعددها و عليه يتوجب ما يلي:

- أ- يفتح للوحدة المكلفة بجباية الأيرادات النهائية لحساب
- الموازنة الاتحادية حساباً جارياً مغلقاً (يخصص للإيداع دون
- السحب) وتحدد دائرة المحاسبة أسس تشغيل هذا الحساب
- عند طلبها بفتحه لدى المصرف المختص.
- ب- يفتح للوحدة التي يقتضي نشاطها قبول أمانات نقدية بشكل
- واسع حساباً جارياً يخصص لإيداع تلك المبالغ وصرفها الى

- مستحقيها عند تحقق شروطها وتحدد دائرة المحاسبة أسس
- تشغيله عند طلبها فتح الحساب لدى المصرف المختص.
- ٦- يتحتم على الوحدة جرد موجوداتها الثابتة والموجودات المخزنية
- التي بحيازتها وتثبيتها في سجلاتها المحاسبية بقيود نظامية
- لأغراض توفير مقومات السيطرة والرقابة عليها وحسب أنواع
- الموجودات ويكون على أساس قيد شهري أو فصلي بمجموع ما تم شراءه.

- ٧- يتحتم على الوحدة تسجيل مبالغ خطابات الضمان (كفالة مصرفية) التي تستلمها من الغير ومبالغ خطابات الضمان الصادرة منها للغير وكذلك اجراء تسوية هذه المبالغ عند انتفاء الحاجة وبقيود محاسبية نظامية.
- ٨- تراعي الوحدة قدر الامكان عند إعداد الهيكل التنظيمي لإدارة الحسابات وضوح مهام كل موظف وفق مقتضيات الأسس الرئيسية لمتطلبات الضبط الداخلي وعلى الأخص الفصل بين مهام موظفي
- السجلات والموظفين المسؤولين عن الحيازة وعدم جمع مسؤولية

- مطابقة الحسابات الجارية لدى المصرف بالموظف المسؤول عن
- تنظيم الصكوك أو الموظف المسؤول عن الصرف.
- -النظام المحاسبي المركزي
- وهو ان إيرادات الوحدات الحكومية تودع في الخزينة العامة للدولة والنفقات تصرف منها وفق التخصيصات المعتمدة بالموازنة .